

فعالية الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لعين تموشنت للفترة (2012-2023)

حياة عبد الباقي *

مخبر الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت-بلحاج بوشعيب (الجزائر)،

The effectiveness of tax control in reducing the phenomenon of tax evasion

The case study of the Tax Directorate in Ain- temouchent for the period (2012-2023)

Hayat ABDELBAKI^{1,*}

Markets laboratory, operation, simulation and legislation in the Maghreb countries,
Ain-Temouchent BELHADJ Bouchaib University (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2024/07/30؛ تاريخ القبول: 2024/08/01؛ تاريخ النشر: 2024/08/10

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بمديرية الضرائب لعين تموشنت، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف الجانب النظري للدراسة و المنهج التحليلي لتحليل البيانات الإحصائية المستوفاة من مديرية الضرائب لعين تموشنت، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن للرقابة الجبائية دور محوري في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و تمكنها من استرجاع أغلب مبالغ الضرائب المتملص من دفعها لصالح الخزينة العمومية، مما يؤدي إلى رفع الإيرادات الضريبية

الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية، تهرب ضريبي، إيرادات ضريبية، مديرية الضرائب لعين تموشنت

Abstract: This study aims to identify the tax Control and its role in reducing the phenomenon of tax evasion in the Tax Directorate of Ain-Temouchent, and the descriptive approach has been relied on to describe the theoretical side of the study and the analytical approach to analyze the statistical data updated by the Directorate of taxes Ain-Temouchent, and one of the most important results of the study.

Keywords: : tax control, tax evasion, tax revenues, Tax Directorate Ain-Temouchent.

تمهيد:

يتجسد دور الضرائب في توفير موارد مالية للخزينة العمومية، قصد تغطية النفقات العامة للدولة، و منذ الأزل حتى عصرنا الحالي الضريبة بمثابة الوقود الذي يدفع محرك وعجلة النمو الاقتصادي، لذلك نجد أن الدول دوما تعمل على تطوير أنظمتها الضريبية من خلال تبنيها إستراتيجيات و خطط و نماذج و برامج من شأنها تفعيل النظام الضريبي و ذلك في ظل احترام سياسة الانفتاح و العولمة. إن الضريبة هي اقتطاع مالي يلتزم به المكلف تجاه الدولة قصد تمويل الخزينة العمومية دون أن يعود عليه ذلك بنفع خاص أو بشكل مباشر، وإن الإخلال بمبدأ الامتثال الضريبي واللجوء للغش والتهرب الجبائي سيؤدي حتما إلى نتيجة سلبية على المصدر التمويلي للخزينة، كما سيؤثر ذلك بالسلب على السياسات التنموية للبلاد.

وللتصدي لظاهرة الغش والتهرب الضريبي ولأجل المحافظة على مستويات الثبات وزيادة في الحصيلة الضريبية، منح المشرع الجبائي في الجزائر للإدارة الجبائية السلطة في ممارسة الرقابة الجبائية بكل أنواعها، قصد استرجاع مبالغ الضريبة المتهرب من أدائها. وعليه تعتبر الرقابة الجبائية سلاح ذو حدين في يد الإدارة الجبائية، تسعى لتحقيق و ضمان المساواة بين المواطنين في دفع الضرائب المستحقة، من خلال التأكد من مصداقية التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين وبالتالي ردع المتهربين و تشجيع المكلفين النزيبين على سلوك المواطنة والولاء اتجاه بلدهم و ضمان حقوقهم من خلال فرض الامتثال الجبائي على كل مكلف بالضريبة؛ باختصار تحقيق العدالة الضريبية.

1.1. إشكالية الدراسة: انطلاقاً مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

كيف تساهم الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بمديرية الضرائب لعين تموشنت؟

2.1. فرضية الدراسة:

الرقابة الجبائية كآلية ردع تحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتساهم في رفع الحصيلة الضريبية من خلال استرجاع مبالغ الرسوم والضرائب المتهرب من دفعها لصالح مديرية الضرائب لعين تموشنت.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- توضيح الجانب النظري للرقابة الجبائية والتهرب الضريبي.
- إبراز دور الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي من خلال التصدي لظاهرة التهرب الضريبي بمديرية الضرائب في عين تموشنت.

4.1. أهمية الدراسة: يكتسي موضوع دراستنا أهمية علمية وعملية، حيث تطرق لأهم الموضوعات التي تشغل الهيئات المالية في الجزائر وهو دور الرقابة الجبائية في تفعيل و تحسين عملية التحصيل الضريبي من خلال مواجهة ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، على أساس أن للضرائب دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام، و تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص.

5.1. منهج الدراسة: تمثل المنهج المتبع في هذه الدراسة في المنهج الوصفي للجانب النظري وذلك بتوضيح المفاهيم حول الرقابة الجبائية و التهرب الضريبي، و هذا من خلال الاطلاع على جملة من المراجع، والمنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالحصيلة الضريبية المحققة من خلال الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب بعين تموشنت.

6.1. الدراسات السابقة:

- (دراسة بوجريو عبد الرؤوف، خلوفي سفيان، 2019)، الموسومة ب: دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميله، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، ص ص 195-215.

عاجت الدراسة موضوع الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي استنادا إلى واقع النظام الجبائي الجزائري والتحديات التي يواجهها، وخلصت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية قادرة على تفعيل التحصيل الضريبي.

- (دراسة صلعة سميرة، بوحدوني وهيبية، 2020)، الموسومة ب: فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البيض)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، ص ص 97-114. هدفت الدراسة إلى معالجة موضوع فعالية الرقابة الجبائية كأداة وقائية، رقابية وعقابية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة والتي تم إسقاطها على مديرية الضرائب لولاية البيض هو طول الإجراءات الجبائية مما يقلص من عدد الحالات المعالجة من قبل الجهاز الرقابي كذا فإن المبالغ المتهرب بها مبالغ ضخمة قادرة على إنعاش خزينة الدولة.

- (دراسة عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، لامية لحيلح، 2022)، الموسومة ب: أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي-دراسة حالة بمركز الضرائب جيجل، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، ص ص 236-258. هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية جيجل، وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية تعتبر وسيلة مهمة لحماية أموال الخزينة العمومية وكشف مختلف أشكال التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية ولكن بالمقابل تواجهها عدة عقبات تحول دون تطبيقها بفعالية أكثر.

- (دراسة القرشي نادية، بوزيدة حميد، 2024)، الموسومة ب: الرقابة الجبائية كآلية من آليات الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2014-2023)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، ص ص 761-784.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقابة الجبائية كآلية من آليات الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية كأداة للحكومة الجبائية وبمساهمتها أيضا في تفعيل مبادئها كان لها دور مهم في الكشف عن التهرب والغش الضريبي وفي الحفاظ واسترجاع جزء من إيرادات الدولة وأنها وسيلة فعالة للكشف عن مدى صحة ومصداقية تصريحات المكلفين بالضريبة. ما يميز دراستنا الحالية أنها تتفق مع باقي الدراسات في كون الرقابة الجبائية تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتساهم في رفع الحصيلة الضريبية بواسطة المبالغ الضريبية المسترجعة والتي تم التهرب من دفعها لصالح خزينة الدولة، أما عن القيمة المضافة من دراستنا الحالية، أنها تضمنت إحصائيات حديثة وتمس فترة معتبرة تمتد من سنة 2012 إلى غاية سنة 2023، كما تم إجراؤها على مستوى مديرية الضرائب لعين تموشنت.

7.1. هيكل الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية موضوع الدراسة و الإمام بجوانبه ارتأينا هيكله الدراسة إلى ثلاثة محاور هي كالآتي:

-الإطار النظري للرقابة الجبائية

-الإطار النظري للتهرب الضريبي

- دراسة مساهمة ودور الرقابة الجبائية في التصدي للتهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب عين تموشنت (2012-2023).

2. الإطار النظري للرقابة الجبائية:

تعتبر الرقابة الجبائية أحد الجوانب الأساسية في إدارة الشؤون المالية والضريبية في أي دولة، لأن من خلال إجراءاتها المحكمة تساهم في ضمان تنفيذ القوانين واللوائح الضريبية والامتثال لها بشكل صحيح وقانوني، وتحقيق التوازن ما بين حقوق الدولة بصفتها تتمتع بسلطة سيادية والتزامات المكلفين، ولتجسيد هذه الأهداف يتعين على الجهات الرقابية الإدارية المختصة وضع إطار نظري وتنفيذي يستند إلى مفاهيم وضوابط متعلقة بالرقابة الجبائية وفق حيز تشريعي رادع.

1.2. تعريف الرقابة الجبائية:

من أهم خصائص النظام الجبائي ومقوماته أنه نظام قائم على مبدأ التصريح، وتأتي الرقابة الجبائية كآلية و أداة حماية وردع في نفس الوقت، للتحقيق في مصداقية وصحة التصريحات المكتوبة والمقدمة من قبل المكلف بالضريبة في إطار تشريعي وتنظيمي واضح المعالم والإجراءات المنصوص عليها في القانون الجبائي، وهذه الرقابة لها حيز خاص وتمارسها فقط هيئة محددة وهي إدارة الضرائب التي منح لها قانون الإجراءات الجبائية حق الممارسة.

عرفت الرقابة الجبائية على أنها: "السلطة المخولة للإدارة الجبائية لأجل متابعة التصريحات الجبائية والمحاسبية والوثائق المستعملة لمعرفة مدى التزام المكلف بالضريبة بالنظام الجبائي والضريبي السائد في البلاد بهدف التقليل ومحاولة الحد من التهرب الضريبي والمحافظة على موارد الخزينة العمومية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين بالضريبة. (بولحية، بوجاحة، و ليلح، 2022، صفحة 237)، أما المادة 01-18 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري لسنة 2024، لم تتطرق لتعريف الرقابة مباشرة بل تطرقت لطريقة ممارستها ومفادها أن: "الرقابة الجبائية هي مراقبة الإدارة الجبائية للتصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر التي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها" نظرا لما سبق ذكره يمكننا أن نعرف الرقابة الجبائية على أنها: التحقق من صحة ومصداقية كل ما يتعلق بالتصريحات الجبائية المكتوبة من طرف المكلفين، والوثائق المرفقة من فواتير ودفاتر محاسبية، و ما إذا كانت تعبر بصدق عن واقع و وضعية المؤسسة من الناحية الجبائية.

2.2. أهداف الرقابة الجبائية:

- تهدف الرقابة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل فيما يلي:
- التأكد و التحقق من مدى التزام المؤسسة بأحكام وقواعد القانون الجبائي،
 - الكشف عن الأخطاء المرتكبة في المحاسبة والحرص على تقويمها،
 - تقييم مدى قابلية المؤسسة لاستخدامها واستغلالها للإمكانات التي يتيحها المشرع الجبائي؛
 - تقييم المخاطر الجبائية الناجمة عن سوء تطبيق القواعد الجبائية أو مخالفتها؛
 - تساهم الرقابة الجبائية في زيادة وعي أصحاب القرار في المؤسسة، وتدفعهم للامتثال الضريبي لتفادي العقوبات والزيادات الناتجة عن عدم التصريح أو التأخر فيه أو ارتكاب أخطاء محاسبية عمدا؛
 - إبراز أهمية التسيير الجبائي و دوره في مساعدة المؤسسة من الاستغلال الأمثل للاميازات والحوافز الجبائية لصالحها،
 - ترشيد قرارات المؤسسة خاصة تلك المتعلقة بالجانب التمويلي والاستثماري.

3.2. أشكال الرقابة الجبائية:

غير أن الرقابة الجبائية تتميز بتنوعها وتخصصها، فهناك التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب، التحقيق في الوثائق، و أخيرا التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

1.3.2. التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية (VASFE):

التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية هو ذلك التحقيق الذي يترتب عنه الكشف عن الفرق بين الإيرادات المحققة (الدخل المصرح به لدى مصلحة الضرائب) و النفقات والمصروفات (الدخل الحقيقي للمكلف) خلال مدة التحقيق فإذا كان الفرق سالب يدل على دخل محقق غير مصرح به من طرف الشخص الخاضع للتحقيق، ويمكن صياغة التعريف التالي: هو مجموعة من الخطوات والإجراءات التي ترمي إلى التحقق من صحة التصريحات المقدمة من قبل المكلف بالضريبة لنشاطه الممارس، بحيث يتم المقارنة بين عناصر المعيشة الخارجية مع حقيقة الأرباح المصرح بها وذلك وفق القانون الجبائي.

2.3.2. التحقيق المحاسبي (VC):

التحقيق المحاسبي يعني به كل عون محقق لأجل التأكد من صحة ومصداقية القيود المحاسبية المسجلة في دفاتر محاسبة المكلف الخاضع للتحقيق (دفتر اليومية، دفتر الجرد، دفتر الأجور والميزانيات المساعدة) و مقارنتها بالتصريحات المقدمة للإدارة الجبائية وبين المعلومات الواردة لإدارة الضرائب من مختلف الهيئات المالية والإدارات العمومية و المؤسسات الاقتصادية التي تعامل معها المكلف في إطار نشاطه الممارس بصفته زبون أو بصفته مورد، وذلك لغرض اكتشاف الأخطاء المرتكبة أو التلاعب في القيود المحاسبية، والتي على أساسها يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إعادة تشكيل وعاء ضريبة جديد وفرض الرسوم والضرائب الواجبة الاستحقاق وفق النظام الحقيقي.

3.3.2. التحقيق المصوب (CP):

التحقيق المصوب هو شبيه بالتحقيق المحاسبي غير أن الاختلاف فيما بينهما يتمثل في الفترة المعنية بالتحقيق والتي تكون في أغلب الأحيان سنة مالية واحدة بالنسبة للتحقيق المصوب، وكذلك يمس نوع واحد أو اثنين من الضرائب عكس التحقيق المحاسبي الذي يمارس على أربع سنوات مالية غير متقادمة ويمس كل الضرائب والرسوم المفروضة على النشاط الممارس دون استثناء.

4.3.2. التحقيق في الوثائق (CSP):

يتطلب هذا الشكل من الرقابة إحضار الوثائق والسجلات المحاسبية، ويتم التحقيق في مصداقيتها من حيث الشكل والمضمون، ويقوم العون المحقق بفحص كل محتوى التصريح ودراسة مدى ترابطه وتجانسه مقارنة مع المعلومات والبيانات الواردة لمصلحة الرقابة بهدف اكتشاف الأخطاء المرتكبة، ولإدارة الضريبة الحق في حالة وجود غموض أو نقص طلب توضيحات وتبريرات ومعلومات إضافية من المكلف تساعد على إتمام إجراءات التحقيق.

تعتبر مختلف أشكال الرقابة الجبائية آليات فعالة تساهم في استرجاع حقوق الخزينة العمومية من خلال التصدي لظاهرة التهرب الضريبي واكتشاف الأخطاء والاعفالات التي يرتكبها المكلفين بالضرائب في تصريحاتهم الجبائية الدورية والسنوية والعمل على إعادة تقويمها.

4.2. أهم إجراءات سير عملية الرقابة الجبائية:

نص قانون الإجراءات الجبائية الجزائري على مجموعة من الإجراءات أثناء سير مختلف أشكال الرقابة الجبائية، لتكون بمثابة الدرع الواقف لمصلحة الضرائب مقابل الحقوق الممنوحة للمكلف بالضريبة الخاضع للرقابة خلال فترة التحقيق، بحيث الإحلال بإحدى

هذه الإجراءات يؤدي إلى بطلان عملية الرقابة حتى ولو ثبت أن في تصريجات المكلف أخطاء تضر بالحصيللة الضريبية، وهذه الإجراءات مبينة بشكل بسيط ومختصر في الجدول الموالي:

الجدول (1): إجراءات الرقابة الجبائية

المرحلة	الإجراء
إرسال إشعار بالتحقيق	- لا يمكن ممارسة إجراءات الرقابة الجبائية إلا بعد ان يتم إعلام المكلف بما عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل استلام وصل الإشعار مع منح المكلف الخاضع للتحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب مدة 20 يوما لتحضير نفسه، ومدة 30 يوم في حالة التحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة ابتداء من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق.
الاستعانة بمستشار	يحق للمكلف بالضريبة الاستعانة بمستشار من اختياره خلال فترة عملية الرقابة
مدة التحقيق	التحقيق المحاسبي: لا تتجاوز مدة التحقيق في عين المكان للدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة أشهر، فيما يخص: - مؤسسات تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز واحد مليون دج، لكل سنة مالية محقق فيها - كل المؤسسات الأخرى إذ كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز اثنان مليون دج، لكل سنة مالية محقق فيها. يمدد هذا الأجل إلى ستة أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه، إذا كان رقم أعمالها السنوي يتراوح بين خمسة ملايين و عشرة ملايين دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها. كما يجب أن لا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى، تسعة أشهر، كما يمكن إجراء عملية التحقيق لدى مصلحة الضرائب بطلب من المكلف.
	التحقيق المصوب: لا تتجاوز مدة التحقيق في عين المكان، للدفاتر والوثائق، أكثر من شهرين
	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة: لا تفوق مدة التحقيق سنة واحدة، اعتبارا من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق إلى غاية تاريخ الإشعار بإعادة التقييم.
نتيجة التحقيق	التقييم الأولي للتحقيق: يرسل الإشعار الأولي بإعادة التقييم للمكلف بالضريبة في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام، والذي يتضمن شرح كاف ومبرر لسير عملية تشكيل الأسس الضريبية مع ذكر أحكام و نصوص المواد التي على أساسها تم التقييم بطريقة تعين المكلف بالضريبة على فهم واستيعاب مراحل إعادة تأسيس وعاء الضريبة، مع منح أجل أربعين يوما بالنسبة لكل من التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة وثلاثين يوما في للتحقيق المصوب. - في حالة القبول الصريح، يصبح أساس فرض الضريبة نهائي لا يمكن للإدارة الرجوع فيه. - و في حالة قبول أو رفض ملاحظات وتبريرات المكلف يتوجب على العون المحقق إشعار المكلف بواسطة اشعار التبليغ النهائي لنتائج التحقيق، وعليه يتم اصدار الوارد الفردي المتضمن لمجمل الضرائب والرسوم المفروضة على المكلف من جراء عملية الرقابة الجبائية.

المصدر: قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2024، ص 11- 15 بتصرف الباحثة.

3. الإطار النظري للتهرب الضريبي:

تعتبر الضريبة موردا هاما لخزينة الدولة؛ كونها تؤدي دورا محوريا في تقليص الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، إلا أنه مع تشي ظاهرة التهرب الضريبي والتي عرفت انتشارا واسعا وازدادت حدته، وتعد طرق ممارسته وصولا إلى صعوبة التحكم فيه والحد منه، فأصبح يشكل عائق لمسيرة التنمية الاقتصادية بسبب مساهمته في تدهور الحصيلة الضريبية.

1.3. تعريف التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي "تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي، والتي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن يكون هناك مخالفة للنصوص القانونية"، كذلك هو "التخلص من عبئ الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون" (حميد، 2015، صفحة 39).
أيضا هو نية (الركن المعنوي للتهرب الضريبي) المكلف القانوني وحرصه على عدم الوفاء و عدم تسديد الضرائب كليا أو جزئيا دون أن يقوم بنقل عبئها إلى شخص آخر، عن طريق استخدام أساليب مشروعة.
بمعنى أن التهرب يتم دون الخروج عن النطاق الذي يحدده القانون الجبائي أي بدون أن ينتهك المتهرب القانون وإنما يستفيد من قصوره والثغرات القانونية الناجمة عن عدم صياغة القوانين بصفة منسجمة ومتكاملة ومترابطة فيما بينها.

2.3. أنواع التهرب الضريبي: ينقسم التهرب الضريبي بحسب منظور الباحثين و الأكاديميين إلى عدة أقسام من أهمها ما يلي:

1.2.3. أنواع التهرب الضريبي وفقا لمشروعته: ينقسم التهرب الضريبي وفق معيار المشروعية إلى نوعين:

1.1.2.3. التهرب الضريبي المشروع:

التهرب الضريبي المشروع ويطلق عليه أيضا مصطلح التجنب الضريبي ويقصد به تخلص المكلف من أداء الضريبة كليا أو جزئيا نتيجة استفادته من الثغرات الجبائية الموجودة بفعل تعقد النظام الجبائي، وهذه الاستفادة لا تعد مخالفة للقانون مادام أنه يتصرف في إطار قانوني، جعلها له المشرع من خلال سلسلة من الإعفاءات والتخفيضات أو خدمات تعود عليه بنتائج أكثر امتيازًا (غازي، 1998، صفحة 181).

2.1.2.3. التهرب الضريبي غير المشروع: التهرب الضريبي غير المشروع يطلق عليه أيضا مصطلح الغش الضريبي (الجبائي) و هو عبارة عن تهرب ضريبي غير مشروع يعاقب عليه القانون ويعتبر جريمة لأنه يتوفر على الركن المادي والمتمثل في استخدام طرق احتيالية وتدليسية قصد التهرب من دفع الضريبة إما كليا أو جزئيا، مثل البيع بدون فواتير، عدم التصريح بكل المشتريات أو الشراء بدون فاتورة لأجل تخفيض رقم الأعمال الخاضع للضريبة، تضخيم التكاليف أو التصريح بتكاليف وهمية لغرض التخفيض من النتيجة المحاسبية... وغير ذلك، و عليه فالغش الجبائي هو تهرب المكلف بالضريبة من دفع المستحقات الضريبية باستخدام أساليب غير مشروعة.

2.2.3. أنواع التهرب الضريبي وفقا للمعيار الإقليمي: يتم تصنيف التهرب الضريبي وفق هذا المعيار إلى قسمين هما كالآتي:

1.2.2.3. التهرب الضريبي الدولي: يمكن تسميته بالتهرب الضريبي الخارجي وهو أوسع نطاقا من التهرب الوطني حيث يكون التهرب فيه غير محدودا من خلال استطاعة الممول تهريب أمواله خارج البلاد بطريقة غير مشروعة إلى دول تفرض ضرائب منخفضة أو تمتاز بإعفاءات ضريبية، والقيام بتحويل مداخله إليها دون الخضوع إلى الاقتطاع الضريبي في البلد الأم (André, 1971, p. 30)،

3.2.2.3. التهرب الضريبي الداخلي: هو قيام المكلف بالضريبة بالتخلص من دفع الضريبة عن نشاطه الممارس بطريقة غير قانونية في البلد الذي يحمل جنسيته، وبالتالي يتم مراقبته في بلده من قبل إدارة الضرائب المسؤولة عن تسيير ملفه الجبائي و اتخاذ الإجراءات القانونية اتجاهاه في حالة إثباتها لحالات التهرب أو الغش الضريبي.

3.3.. أسباب التهرب الضريبي:

لظاهرة التهرب الضريبي أسباب عدة يمكن تصنيفها إلى صنفين؛ الأسباب المباشرة والتي تعرف بالعوامل الداخلية، والأسباب غير المباشرة و التي تعرف بالعوامل الخارجية.

1.3.3. الأسباب المباشرة:

- من الأسباب المباشرة نجد أسباب متعلقة بالمكلف بالضريبة والتي تتمثل في ضعف المستوى الأخلاقي للمكلف و ضعف الوعي الضريبي لديه.
- رغم وجود نصوص تشريعية تقوم بتسليط أقصى العقوبات على المتهربين، غير أنها لا تتميز بالردع و الإذعان.
- تعقد النظام الضريبي وكثرة التعديلات التي تطرأ عليه خلال السنة.
- برامج التدريب والتكوين لتطوير عمل أعوان التحقيق ضئيلة و تكاد تنعدم.
- علم المكلفين بالضريبة بقلة أعوان التحقيق مقارنة بعدد الملفات الجبائية المتواجدة لدى مصالح الضرائب.
- انتشار ظاهرة الفساد الإداري ومن بينها الرشوة، وبالتالي التغاضي عن المتهربين والتساهل معهم لقاء ما يحصل عليه العون المحقق من رشوة.
- نقص الوسائل التقنية والمادية والمحفزات المالية، مما يعيق الموظف على أداء المهام الموكلة إليه بالطريقة الصحيحة.

2.3.3. الأسباب غير المباشرة: وتتمثل في:

- التغيرات المستمرة في التشريعات الضريبية.
- التزايد المستمر في حجم النفقات العمومية مما يؤدي إء الدولة إلى توسيع القاعدة الضريبية و بالتالي ارتفاع نسبة الضغط الجبائي وبالتالي لجوء المكلفين بالضريبة إلى الغش والتهرب الضريبي .
- انتشار القطاع الموازي الذي يجعل إجراءات التحريض الجبائي عديمة النفع.

4.3. الوسائل المستخدمة في مكافحة التهرب الضريبي:

- هناك عدة طرق و وسائل تستخدم لأجل التصدي لظاهرة التهرب الضريبي و الحد من مخاطرها ونذكر البعض منها بإيجاز:
- ضرورة تحسين النظم الضريبية المطبقة في البلاد وذلك عن طريق:
- إرساء نظام ضريبي بسيط وعادل،
- تحسين التشريع الضريبي وتبسيط إجراءاته،
- تطوير الجهاز الإداري الضريبي،
- توفير كفاءات بشرية مؤهلة وصقل مهاراتها،
- توفير الإمكانيات المادية وتكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- نشر الوعي الضريبي بين المواطنين وتعزيز الثقة المتبادلة بين المكلف بالضريبة والجهاز الضريبي.
- التشجيع على الامتثال الضريبي بين المكلفين وتقديم تسهيلات ضريبية للمكلفين الأكثر امتثال للضريبة لتعزيز ولائهم.

- خلق علاقة تعاون بين إدارة الضرائب والمكلف.
- تحسيس المكلف بأهمية مساهمته في الحصيلة الضريبية من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الممولة من الإيرادات الضريبية.
- تحسين ظروف موظف الضرائب من الناحية المعيشية و الترفيهية، وذلك عن طريق تحسين الراتب و الحوافز المادية والمعنوية حتى لا يكون ضعيف أمام إغراءات المكلف بالضريبة.

4. دراسة مساهمة ودور الرقابة الجبائية في التصدي للتهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب عين تموشنت:

يقوم النظام الجبائي الجزائري على مبدأ التصريح حيث حول للمكلف بالضريبة الحق في إيداع تصريحاته بالمداخيل المحققة من قبله وفق أسس ومعايير محددة في التشريع الجبائي، مع حق ممارسة الرقابة الجبائية على تلك التصريحات من قبل مصالح الإدارة الجبائية للتأكد من صحتها ومصداقيتها، قصد المحافظة على الإيرادات الضريبية من أي تلاعب أو تدليس أو غش و تهرب ضريبي، لذلك سنقوم بدراسة الرقابة الجبائية كأداة قانونية لدى إدارة الضرائب ودورها في التصدي لظاهرة التهرب الضريبي وفي استرجاع مبالغ الضرائب المتهرب من دفعها لصالح الخزينة العمومية، عن طريق التطرق لنتائج مختلف أشكال الرقابة الجبائية (التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية (VASFE) والتحقيق المحاسبي (VC) و التحقيق المصوب (CP)، التحقيق في الوثائق (CSP) بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت خلال الفترة (2012 - 2023).

1.4. الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية بمديرية الضرائب عين تموشنت خلال الفترة (2012-2023):

تعتبر المديرية الفرعية للرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لعين تموشنت الجهة المسؤولة عن متابعة إجراءات الرقابة التي تتم على مستوى مفتشيات الضرائب والتي تم إلغاء مهامها بعد إنشاء مركز الضرائب بعين تموشنت ومباشرة العمل فيه منذ تاريخ 02 ماي 2013 والمراكز الجوية الأربعة منذ تاريخ نوفمبر 2018 ما عدا مفتشية عين الأربعاء التي لم تنضم للمركز الجوي المفترض أن تعمل ضمن رئاسته، وعملية الرقابة الجبائية على مستوى هيكل الرقابة التابعة لمديرية الضرائب بعين تموشنت عاجلت وبرمجت عدة ملفات للرقابة بكل أشكالها والموضحة في الجدول (2) من أجل التأكد من مصداقية التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين بالضريبة.

الجدول (2): عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية بمديرية الضرائب عين تموشنت (2012-2023)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
VASFE	04	3	00	5	5	5	9	5	3	12	8	6
VC	27	48	45	39	35	33	35	43	30	27	23	27
CP	12	12	22	19	17	18	16	14	12	10	11	13
CSP	245	125	154	129	126	102	134	156	164	159	147	148
المجموع	288	188	221	192	173	158	194	218	209	208	189	194

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات مقدمة من مديرية الضرائب بعين تموشنت

يتضح لنا من البيانات الواردة في الجدول (2) أن هناك تفاوت ملحوظ في عدد الملفات التي خضعت للرقابة الجبائية، بالنسبة لكل من التحقيق في الوثائق و التحقيق المحاسبي بحيث يتزايد عدد الملفات المراقبة تارة وتنخفض تارة أخرى ويرجع سبب ذلك في افتتاح مركز الضرائب وتعيين عشرة أعوان التحقيق، فيما يتعلق بالتحقيق المحاسبي تراوح عدد الملفات ما بين 23-48، والتحقيق في الوثائق تراوح عدد الملفات ما بين 102-245، بينما نلاحظ نوعا ما ثبات في عدد الملفات كل من التحقيق المصوب والتي تراوحت بين

10-19 والتحقيق المعمق تراوح عدد الملفات بين 3-12، وعليه يتضح لنا أن مصلحة الضرائب أولت أهمية بالغة لكل من التحقيق في الوثائق و التحقيق المحاسبي وذلك من خلال عدد الملفات المرشحة مقارنة بالتحقيق المصوب و التحقيق المعمق.

2.4. مساهمة أشكال الرقابة الجبائية في استرجاع المبالغ الضريبية المتهرب من دفعها:

أظهرت الرقابة الجبائية فعاليتها من خلال نسبة المبالغ الضريبية التي تمكنت من استرجاعها، لذلك سنتطرق للحصيلة الضريبية لكل شكل من أشكال الرقابة الجبائية على حدة و في شكل نسب مئوية مقارنة بالحصيلة الضريبية الكلية والمعبر عنها بالنسبة المئوية (100%) الناتجة عن عملية الرقابة الجبائية بكل أشكالها الأربعة وفق المعادلة التالية:

نسبة مساهمة كل تحقيق في الحصيلة الكلية الناتجة عن الرقابة الجبائية = الحصيلة الضريبية الناتجة عن شكل واحد من أشكال الرقابة الجبائية : الحصيلة الكلية الناتجة عن الرقابة الجبائية (100x)

1.2.4. الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية (VASFE):

يمس التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية (VASFE) مداخيل الأشخاص الطبيعيين سواء كان لهم ملف جبائي أم لا، ويتم التحقيق في الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة أربع سنوات غير متقدمة، ويجرى هذا النوع من التحقيق على مستوى مصالح المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لعين تموشنت و يقوم بإجرائه محققين من رتبة مفتش ضرائب على الأقل، و يعتمد التحقيق المعمق على مظاهر المعيشة الخارجية للمكلف الخاضع للتحقيق، والجدول (3) يوضح نتائج التحقيق للفترة (2012-2023).

الجدول (3): نسبة مساهمة (VASFE) في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية خلال 2012-2023

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الحصيلة الكلية	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
حصيلة (VASFE) (%)	1.3	1.43	لا شيء	3.23	2.94	2.63	1.56	3.32	4.42	33.49	8.41	6.5

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات مقدمة من مديرية الضرائب بعين تموشنت

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (3) أن نسبة الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية (VASFE) مقارنة بالحصيلة الكلية للرقابة الجبائية تراوحت ما بين 1.3% و 8.41%، أما سنة 2021 تم تحقيق نسبة عالية وهي نتيجة استثنائية بحيث تم برمجة ملفات كانت لها أرصدة جد عالية في الحسابات الجارية دون أن يكون لها تفسير جبائي، أما سنة 2014 لم يتم برمجة أي ملف للتحقيق المعمق، وكنتيجة عامة فإن مساهمة التحقيق المعمق معقولة حيث أنه يمس نوع واحد من الضرائب والملفات المرشحة عددها ضئيل فلو تضاعف عدد الملفات المرشحة للتحقيق المعمق لكانت الحصيلة أكبر.

2.2.4. الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المحاسبي (VC):

يمس التحقيق المحاسبي (VC) ملفات الأنشطة التابعة للنظام الحقيقي والتابعة لمركز الضرائب بعين تموشنت، ويتم التحقيق في كل الضرائب والرسوم التي قد تفرض على ملفات النظام الحقيقي وتمس مدة أربع سنوات غير متقدمة، ويقوم بإجراء التحقيق المحاسبي ثلاثة مهمات كل مهمة تتكون من محققين ذوي رتبة مفتش ضرائب على الأقل، و يعتمد التحقيق المحاسبي على الدفاتر و الوثائق المحاسبية ويبحث

في صحتها ومصداقيتها، ومن خلال الأخطاء التي ترتكب في المحاسبة يتسنى للمحقق فرض وتحديد وعاء ضريبي جديد، والجدول (4) يوضح نتائج التحقيق للفترة (2012-2023).

الجدول (4): نسبة مساهمة التحقيق المحاسبي في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية خلال 2012-2023

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الحصيلة الكلية	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
حصيلة VC(%)	55.94	82.38	85.38	69.5	73.71	85.21	87.54	77.93	75.94	53.97	74.59	75.73

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات مقدمة من مديرية الضرائب بعين تموشنت

يتضح لنا من البيانات الواردة في الجدول (4) أن نسبة الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المحاسبي (VC) مقارنة بالحصيلة الكلية للرقابة الجبائية تراوحت ما بين 53.97% و 87.54%، نلاحظ أن هذه الحصيلة في مجملها تجاوزت نصف الحصيلة الكلية للرقابة الجبائية مما يدل على فعالية التحقيق المحاسبي في استرجاع مبالغ طائلة متهرب من دفعها، و يرجع السبب في كونه تصدر المرتبة الأولى في درجة أهميته من ناحية رفع الحصيلة الضريبية، لأنه يحقق في عدة ضرائب مثل الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، رسم الطابع، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور وغيرها من الرسوم مثله مثل الرقابة على الوثائق، على العكس تماما في حالة التحقيق المعمق والتحقيق المصوب اللذان يختصان بنوع واحد من الضرائب فقط.

3.2.4. الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المصوب (CP):

يمس التحقيق المصوب (CP) ملفات الأنشطة التابعة للنظام الحقيقي والمسيرة من قبل مركز الضرائب بعين تموشنت، ويتم التحقيق في نوع واحد من الضرائب والرسوم التي قد تفرض على ملفات النظام الحقيقي وتمس مدة سنة واحدة غير متقدمة، ويقوم بإجراء هذا النوع من التحقيق نفس العون الذي يتولى عملية التحقيق المحاسبي، و يعتمد التحقيق المصوب على الدفاتر و الوثائق المحاسبية ويبحث في صحتها ومصداقيتها، ومن خلال الأخطاء التي ترتكب في المحاسبة يتسنى للمحقق فرض وتحديد وعاء ضريبي جديد، والجدول (5) يوضح نتائج التحقيق للفترة (2012-2023).

الجدول (5): نسبة مساهمة التحقيق المصوب في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية خلال 2012-2023

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الحصيلة الكلية	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
حصيلة CP (%)	3.34	4.45	5.33	8.18	10.73	3.77	4.73	8.43	11.48	6.74	9.5	9.36

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات مقدمة من مديرية الضرائب بعين تموشنت

يتضح لنا من البيانات الواردة في الجدول (5) أن نسبة الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المصوب (CP) مقارنة بالحصيلة الكلية للرقابة الجبائية تراوحت ما بين 3.34% و 11.48%، نلاحظ أن هذه الحصيلة في مجملها لم تتجاوز 12% من الحصيلة الكلية للرقابة الجبائية مما يدل على ضعف الحصيلة مقارنة بحصيلة التحقيق المحاسبي، لكن هذا لا ينفي مساهمته في استرجاع مبالغ ضريبية متهرب من دفعها، و يرجع السبب في كونه حقق مساهمة ضئيلة لأنه يمس نوع واحد من الضرائب أو الرسوم ويتعلق بفترة لا تتجاوز سنة واحدة، ويقوم بإجرائه نفس العون الذي يقوم بالتحقيق المحاسبي بحيث يكلف كل واحد بملف أو ملفين.

4.2.4. الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق في الوثائق (CSP):

يمس التحقيق في الوثائق (CSP) ملفات الأنشطة التابعة للنظام الحقيقي و المسيرة من طرف مركز الضرائب بعين تموشنت، و ملفات الأنشطة التابعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة و المسيرة من طرف المراكز الجوارية للضرائب الأربعة بعين تموشنت ويتم التحقيق في كل الضرائب والرسوم، وتمس مدة ثلاث سنوات غير متقدمة، ويقوم بإجراء التحقيق عون محقق من رتبة مفتش ضرائب على الأقل، و يعتمد التحقيق في الوثائق على إجراء مقارنة بين ما تم التصريح به من قبل المكلف وبين المعلومات الواردة من مختلف المتعاملين معه في إطار النشاط الممارس، والبحث في صحتها ومصداقيتها، ومن خلال النقائص الممكن اكتشافها من جراء فحص الوثائق المتوفرة لدى مصلحة الضرائب يمكن للمحقق إعادة تشكيل الوعاء الضريبي وفرض الرسوم المستحقة، والجدول (6) يوضح نتائج التحقيق للفترة (2012-2023).

الجدول (6): نسبة مساهمة التحقيق في الوثائق في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية خلال 2012-2023

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الحصيلة الكلية	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
حصيلة CSP(%)	39.42	11.74	8.87	19.9	12.62	8.39	6.17	10.32	8.16	5.8	7.5	8.41

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات مقدمة من مديرية الضرائب بعين تموشنت

يتضح لنا من البيانات الواردة في الجدول (6) أن نسبة الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق في الوثائق (CSP) مقارنة بالحصيلة الكلية للرقابة الجبائية تراوحت ما بين 5.8% و 39.42%، نلاحظ أن هذه الحصيلة في مجملها لم تتجاوز 40% من الحصيلة الكلية للرقابة الجبائية، غير أن هذه الحصيلة تعكس فعالية التحقيق في الوثائق في استرجاع المبالغ الضريبية المتهرب من دفعها لصالح الخزينة العمومية وقدرته على التصدي لظاهرة التهرب الضريبي.

من خلال الجداول السابقة نستنتج أن:

- التحقيق المحاسبي نال الصدارة والمرتبة الأولى والأكثر مساهمة في الحصيلة الكلية المتأتمية من عملية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت مقارنة بالرقابة على الوثائق والتحقيق المصوب والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، وهذا يعود لتعدد الملفات التي مسها التحقيق، ولتعدد الضرائب والرسوم المحقق في مصداقية فرضها وكذلك تخصيص ست أعوان لممارسة هذا النوع من التحقيق.
- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية هو أقل مساهمة في الحصيلة الكلية للرقابة الجبائية؛ وهذا راجع لقلة الملفات المدروسة وكذلك قلة أعوان التحقيق بحيث يمارسه عونين فقط منذ سنة 2013 لغاية يومنا، ونفس الملاحظة فيما يتعلق بالتحقيق المصوب.
- الرقابة على الوثائق يعتبر ذو أهمية بالغة لأنه ساهم في استرجاع نسب معتبرة من الضرائب المتهرب من دفعها.
- وعليه فإن الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب بعين تموشنت تحقق إيرادات ضريبية عالية من خلال التحقيق المحاسبي والرقابة على الوثائق مقارنة بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية والتحقيق المصوب.

5. الخاتمة: تبرز فعالية وكفاءة أي نظام ضريبي والهدف من وجوده هو تحقيق حصيلة ضريبية ضخمة، غير أن ذلك مرهون ومتوقف على مدى الامتثال الضريبي للمكلفين، وأي محاولة منهم قصد التخلص من دفع الضريبة بصفة جزئية أو كلية أي ما يصطلح عليه بظاهرة التهرب والغش الضريبيين، من شأنه أن يزعزع و يخل بالحصيلة الضريبية للدولة، فيشكل تهديدا على مختلف السياسات والإستراتيجيات والبرامج المسطرة وعرقلة تجسيدها على أرض الواقع بأكملها، لذلك تم منح السلطة الكاملة لإدارة الضرائب من خلال

إقرار إجراءات الرقابة الجبائية بكل أشكالها كوسيلة للحد والتخفيف من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، من أجل المحافظة على الحصيلة الضريبية و الرفع منها.

1.5. نتائج الدراسة: ولقد توصلت دراستنا لمجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي:

- للضريبة أهمية بالغة ليس مجرد أداة تمويل لميزانية الدولة فحسب بل تتعدى ذلك كونها أداة فعالة تؤثر في السياسة المالية والاقتصادية للمجتمع.
- قدرة الرقابة الجبائية على مجابهة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تمكّنها من استرجاع مبالغ مهمة متهرب من دفعها لصالح الخزينة العمومية.
- كل من التحقيق المحاسبي والتحقيق في الوثائق ساهما في رفع الحصيلة الضريبية بشكل كبير.
- رغم المساهمة المحتشمة و الضئيلة لكل من التحقيق المعمق والتحقيق المصوب في الحصيلة الكلية للرقابة الجبائية إلا أن هذا لا ينفي أهميتهما ودورهما في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- عملية الرقابة الجبائية أداة أساسية لضمان التزام دافعي الضرائب وامتثالهم بدفع الضرائب بشكل صحيح.
- أظهرت النتائج صدق فرضية دراستنا والتي مفادها أن: الرقابة الجبائية كآلية ردع تحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتساهم في رفع الحصيلة الضريبية من خلال استرجاع مبالغ الرسوم والضرائب المتهرب من دفعها لصالح مديرية الضرائب لعين تموشنت.

2.5. توصيات الدراسة:

ما يمكن تقديمه من توصيات سنذكره في النقاط التالية:

- الاهتمام أكثر بالتحقيق المصوب و التحقيق المعمق وتكثيف الجهود نحو ترقيته وتوسيع مجالات فرضه.
- الرفع من عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المصوب و التحقيق المعمق وتسخير كافة الإمكانيات البشرية والمادية لتفعيل دوره.
- العمل على تشكيل إدارات و متمرسين في مجال الرقابة الجبائية و تكوينهم دوريا وفق برامج تدريب مدروسة تتلائم مع التطورات التي يشهدها قطاع الضرائب خاصة في ظل عصرنته.
- التخفيف من العبء الضريبي من خلال التقليل في عدد الرسوم والضرائب المفروضة على المكلفين التابعين للنظام الضريبي الحقيقي.
- مادام عناك عقوبات تطبق على المتهربين من دفع الضرائب، لا بد من تحفيز المكلفين الملتزمين بالتشريع الضريبي ومكافأهم بشكل علني، كمنحهم وسام الولاء.
- تبسيط النظام الضريبي الجزائري وتقليل التعديلات التي تمسه كل سنة بواسطة قوانين المالية السنوية والتكميلية، حتى تسهل عملية استيعاب نصوصه لكل من أعوان الضرائب والمكلفين.
- تخصيص مردودية خاصة لأعوان التحقيق تتوافق والجهد المبذول، وتكون دافع للعمل بحماس وعدم الخضوع لإغراءات المكلفين المالية والمادية.
- تشديد العقوبات على المتهربين من دفع الضريبة وتنفيذها بصرامة.
- نشر الوعي الضريبي حول خطورة التهرب الضريبي وتوضيح تأثيره السلبي على الساحة الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة التصدي لظاهرة التهرب الضريبي وتعاون مختلف الجهات المعنية (الجمارك، الهيئات المالية المستقلة، البنوك، الشركات الوطنية، الجماعات المحلية، الشرطة و الدرك الوطني، مراكز السجل التجاري، مديريات مراقبة الأسعار والمنافسة...) مع إدارة الضرائب.

الإحالات والمراجع :

• باللغة العربية:

1. الكتب:

- 1- بوزيدة حميد. (2015). جباية المؤسسات، دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة، الرسم على القيمة المضافة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 39.
- 2- عناية غازي. (1998). "المالية و التشريع الضريبي". عمان، الأردن: دار الينارق. ص 181.
- 3- وزارة المالية. (2024). قانون الإجراءات الجبائية. الجزائر: المديرية العامة للضرائب.

2. مقالات:

- بوجريو عبد الرؤوف، خلوي سفيان، (2019)، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميله، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، ص ص 195-215، تصفح بتاريخ 2024/07/20
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97590>
- صلعة سمية، بوحدوني وهيبه، (2020)، فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البيض)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، ص ص 97-114، تصفح بتاريخ 2024/07/23
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/120654>
- عفاف بولحية، إبراهيم بوحاجة ، لامية لجيلح، (2022)، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي-دراسة حالة بمركز الضرائب جيجل، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، ص ص 236-258، تصفح بتاريخ 2024/07/22
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/203649>
- القريشي نادية، بوزيدة حميد، (2024)، الرقابة الجبائية كآلية من آليات الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2014- 2023)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، ص ص 761-784، تصفح بتاريخ: 2024/07/24.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/247684>

• باللغة الأجنبية:

- André, M. (1971). *La Fraude Fiscale Et Ses Succédanés*. (éd. 2). Paris, école de Lausanne Publisher.P30.